المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/7/26 تاريخ قبول النشر/ 2022/10/20
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.4

استشراف اثار اتفاقية السلع الزراعية في منظمة التجارة العالمية على تنمية القطاع الزراعي في بيئة الاقتصاد العراقي

Exploring The Effects Of The Agricultural Commodities Agreement In The World Trade Organization On The Development Of The Agricultural Sector In The Environment Of The Iraqi Economy

م. محمد رسول مكي
Mohammed Rasool Makki
Mrm1991@mtu.edu.iq
قسم تقنيات المحاسبة، المعهد التقني كوت/ الجامعة التقنية الوسطى/ العراق

الكلمات المفتاحية: منظمة التجارة العالمية والزراعة ـ القيمة المضافة للإنتاج الزراعي- أسباب تدهور الزراعة بالعراق.
Key words: World Trade Organization and Agriculture – An added value of agricultural production - Reasons for the deterioration of agriculture in Iraq.

المستخلص
خلصت الدراسات إلى أن التأثيرات السلبية على العراق في حال انضمامه إلى اتفاقية السلع الزراعية في منظمة التجارة العالمية أكبر من الإيجابيات، وخاصة أن الميزان التجاري للعراق في مجال حركة تجارة السلع والخدمات الزراعية يعاني من عجز كبير منذ عام 2000 م وحتى 2020م، حيث تقترب الصادرات العراقية من الصفر، حيث أنها لا تمثل سوى 2.5% من حجم الواردات الزراعية. ويرجع هذا التدهور إلى النمو السكاني والتقاء حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي منذ حرب الخليج الثانية 1990م، وما ترتب على ذلك من التراجع في وسائل الإنتاج؛ وبالتالي، خضعت حركة التجارة العراقية لظروف معقدة، في ظل المنافسة الهائلة مع الدول التي تتمتع بمزايا نسبية، أو تمتلك تكنولوجية متطورة في مجال الزراعة، ولم تكن تلك المعادلة في مجال تجارة السلع الزراعية في صالح العراق تجاريًا، هذا يتطلب إعادة رسم السياسات الإنتاجية والتجارية من جديد، بهدف تحقيق التوازن في ميزان تجارة السلع والخدمات الزراعية للعراق، حيث أن توقيع العراق على الاتفاقية سيكبل يد الدولة في دعم القطاع الزراعي.

Abstract
Studies have concluded that the negative effects on Iraq in the event of its accession to the Agricultural Commodities Agreement at the World Trade Organization are greater than the positive ones, especially since Iraq's trade balance in the field of agricultural trade in goods and services suffers from a large deficit from 2000 AD until 2020 AD, as Iraqi exports approach from zero, as it represents only 2.5% of the volume of agricultural imports. This deterioration is due to population growth, the convergence of security and political instability since the second Gulf War in 1990 AD, and the consequent decline in the means of production. Consequently, the Iraqi trade movement was subject to complex

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/7/26 تاريخ قبول النشر/ 2022/10/20
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.4

conditions, in light of the enormous competition with countries that enjoy comparative advantages or possess advanced technology in the field of agriculture, and that equation in the field of agricultural commodity trade was not in favor of Iraq commercially, this requires redrawing production and trade policies from New, to achieve balance in the balance of trade in agricultural goods and services for Iraq, as Iraq's signing of the agreement will tie the state's hand in supporting the agricultural sector.

المقدمة

تمثل الزراعة من أهم القطاعات الاقتصادية في العراق، لأنها توفر مستلزمات الحياة للبشر، وبالتالي، تمثل عملية التوقيع على اتفاقية السلع الزراعية في منظمة التجارة العالمية، علاقة ذات أبعاد قانونية ملزمة، وهذا يتطلب دراسة ومتابعة التطور التاريخي لهذه الاتفاقية بإيجاز، لأن التخلي عن القيود المتنوعة، والانتقال إلى عصر حرية التجارة، له تأثيرات متباينة على الزراعة.

وعند دراسة الحالة العراقية، لا يمكن فصل آثار اتفاقية السلع الزراعية في منظمة التجارة العالمية على الزراعة، عن حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي، والنمو السكاني، وعلاقة كل ذلك بتدهور وسائل الإنتاج، وتراجع مساحة الأراضي الزراعية بسبب نقص المياه، وملوحة التربة، والتصحر، وأثر ذلك على حركة الصادرات والواردات الزراعية، وغيرها، لأن هذا الوضع المضطرب، سوف يمنح الدول المصدرة للسلع الزراعية فرص هائلة؛ لإغراق وغزو الأسواق، على حساب الزراعة العراقية. وهذا يقتضي ضرورة إعادة رسم السياسيات التجارية للعراق؛ بهدف الاستعداد لتحقيق أقصى استفادة من المزايا والاستثناءات حال التوقيع على اتفاقيات منظمة التجارة الدولية، وذلك للمفاضلة بين تأجيل قرار الانضمام أو التوقيع على الاتفاقية.

مشكلة البحث: تكمن في أن قيام العراق بالتوقيع على اتفاقية التجارة الدولية في مجال السلع الزراعية، في زيادة معدل الواردات الزراعية، وتوقف أو ترجع الصادرات الزراعية للعراق إلى نقطة قريبة من الصفر، يؤثر بالسلب على فكرة التنمية الزراعية بالعراق.

هدف البحث: يهدف إلى تحليل اثار اتفاقية السلع الزراعية في منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي في العراق، حال انضمام العراق إلى الاتفاقية، وخاصة في ظل ضعف معدلات الاكتفاء الذاتي في مجال إنتاج السلع الزراعية.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في كونه يتناول موضوع بالغ الأهمية من خلال استشراف المستقبل حال قيام العراق بالتوقيع على اتفاقية التجارة الدولية؛ ومن ثّم فهو بجانب البعد الاقتصادي له بعد اجتماعي يتعلق بضرورة قيام الدولة بتوفير الاحتياجات الغذائية ذاتيا، كمقوم رئيس لحياة المواطنين، وأن التوقيع على الاتفاقية قبل تمكين القطاع الزراعي بالعراق من زيادة القيم المضافة؛ قد يؤدي إلى أضرار بالغة على الأمن الغذائي بالعراق.

فرضية البحث: تحليل اثار اتفاقية السلع الزراعية في منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي بالعراق حال انضمامه إلى اتفاقية التجارة الدولية، حيث أن التوقيع عليها في الفترة الحالية له سلبية على القطاع الزراعي بالعراق.

منهج البحث: استخدام المنهج الوصفي التحليلي كمنهج رئيسي في تحليل البيانات والمعلومات المتعلقة

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/7/26 تاريخ قبول النشر/ 2022/10/20
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.4

بالاقتصاد الزراعي بالعراق، ويُمكن استخدام أدوات أخرى للقياس، وذلك بهدف اختبار الفرضيات الموضوعة، بهدف الوصول إلى النتائج النهائية.

مجتمع البحث ومجالاته: تمثل دولة العراق مجتمع البحث، ومجالاته مدى تأثر القطاع الزراعي حال انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية.

ومن حيث النطاق الزمني سيتم تحليل حركة التجارة للمدة من عام 2010 الى 2020م مع إمكانية استدعاء فترات زمنية أخرى إذا لزم الأمر، ويرجع سبب اختيار هذه الفترة الزمنية؛ لأنها أقرب مدى زمني يعبر عن الواقع الإنتاجي والاستهلاكي للعراق في المجال الزراعي، والذي يمكن من خلاله استشراف الأثر الفعلي حال انضمام العراق إلى اتفاقية التجارة الدولية.

الدراسات السابقة: يتطلب موضوع البحث التعرض بإيجاز لبعض الدراسات السابقة التي تناولت تأثير اتفاقية السلع الزراعية في منظمة التجارة العالمية على الزراعة العراقية، حيث توجد عدة آثار لهذه الاتفاقية على حركة الاستثمار وأخرى تتعلق بالإغراق وغيرها، ومن هذه الدراسات ما يلي:

1- دراسة الآثار المترتبة لمنظمة التجارة العالمية(WTO) على تجارة السلع الزراعية العربية (عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مجلة تكريت العراق، 2006 م) العدد 2 ص 171- 185) يمكن القول بصفة عامة أن التصاعد المستمر في حجم الفجوة الغذائية في البلدان العربية ما هو إلا نتاج مباشر لتخلف القطاعات الإنتاجية الزراعية من جهة، والنمو السريع في الطلب الاستهلاكي من جهة أخرى، ومن الأمور الأساسية لهذه الاتفاقية هي إلغاء الدعم عن المنتجات الزراعية في مجال الإنتاج والتصدير، إضافة إلى رفع الحماية الجمركية لتسهيل النفاذ إلى الأسواق، إن هذه الحالة تلقي بظلالها على اقتصاديات البلدان العربية وخصوصاً فيما يتعلق بالجانب الزراعي.

2- اتفاقية الزراعة في إطار منظمة التجارة العالمية وأثارها على الدول النامية (غردي محمد، مجلة الإبداع العدد الأول،1-12- 2011م) ص 33 :44) : تعتبر اتفاقية الزراعة من أهم الاتفاقيات التي توصلت إليها جولة الأورجواي لما لها من تأثير على تجارة السلع الزراعية التي تدخل لأول مرة ضمن المفاوضات المتعددة الأطراف، حيث إن فتح الأسواق وإزالة كل الأسباب التي تؤدي إلى عدم المنافسة الحرة، وتقوم هذه الاتفاقية على ثلاثة محاور أساسية هي: النفاذ إلى الأسواق، الدعم المحلي، دعم الصادرات، بالإضافة إلى حصول الدول النامية على المعاملة الخاصة والتفضيلية لمواجهة الآثار السلبية لهذه الاتفاقية.

3 -تحرير التجارة الخارجية واثارها على اقتصادات الدول النامية بشكل عام والعراق خاصة(حسين عباس حسين الشمري، كريم عبيس حسان: جامعة بابل / كلية الإدارة والاقتصاد العراق، 2018م): يمثل تحرير التجارة الخارجية ضرورة ملحة في الوقت الحاضر، بالنسبة للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث تمكنت بعض الدول النامية من تصريف منتجاتها الزراعية إلى الأسواق الدولية، من خلال تجارتها الخارجية علاوة على الحصول على مستلزمات الإنتاج من آلات ومعدات، أو سلع زراعية خام أو نصف مصنعة، ومع ذلك لاتزال أغلب منتجات الدول النامية غير قادرة على منافسة منتجات الدول الصناعية المتقدمة، وخاصة من حيث جودة الإنتاج او السعر المنخفض، وهذا أدى إلى خفض الناتج المحلي الزراعي بسبب تفاوت القدرات التكنولوجية المستخدمة في الإنتاج.

4- واقع التضخم في الاقتصاد العراقي واثره في النمو الزراعي للمدة 1990-2018م: (مؤمن لازم يحيى رسالة ماجستير، كلية الزراعات والغابات العراق جامعة الموصل): رغم أهمية القطاع الزراعي في العراق

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/7/26 تاريخ قبول النشر/ 2022/10/20
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.4

كأحد أهم قطاعات الاقتصاد القومي، ولكنه في ظل انخفاض الميل الحدي للتصدير وارتفاع الميل الحدي للاستيراد الزراعي ازداد العبء على الموازنة العامة للدولة، وأسهم في تحقيق اختلالات هيكلية في الاقتصاد القومي العراقي، بسبب عدم المرونة والكفاءة في توجيه الموارد الاقتصادية في الاتجاه الصحيح وذلك تسبب عجزاً في ميزان المدفوعات وارتفاع في معدلات التضخم .

5- ظاهرة الاغراق وتأثيرها على انتاج القطاع الزراعي في العراق رسالة ماجستير: (هدى مهدي علي البيات كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء، 2018م): تفاقمت ظاهرة الإغراق السلعي في العراق بعد عام 2003م، نظرا لارتفاع نسبة الواردات بشكل كبير، وخاصة المواد الغذائية الزراعية، وغياب السياسة التجارية التي تسيطر على عمليات الاستيراد، مما يهدد الأمن القومي، فعلى سبيل المثال يعاني مجال أن إنتاج الخضراوات الرئيسة بعد عام 2003م من منافسة شديدة غير متكافئة، بسبب الإغراق من قبل الدول المجاورة (تركيا وإيران) على وجه الخصوص، وتقدر نسب الإغراق بالنسبة للأرز 36% وللقمح نحو 25%، وهذا يتطلب مراجعة السياسية التجارة واستخدام كافة الوسائل المتاحة بهدف تشجيع الإنتاج الوطني.

هيكلية البحث. بهدف الوصول إلى هدف البحث والتحقق من صحة فرضيته فقد تم تقسيم البحث الى مبحثين:

المبحث الأول. الزراعة العراقية في ظل السياسات التجارية وحتى اتفاقية السلع الزراعية في منظمة التجارة العالمية.

المبحث الثاني. آثار اتفاقية السلع الزراعية في منظمة التجارة العالمية على الزراعة في العراق.

المبحث الأول / الزراعة العراقية في ظل السياسات التجارية وحتى اتفاقية السلع الزراعية في منظمة التجارة العالمية

تمثل الزراعة أهم القطاعات الإنتاجية على وجه الإطلاق بالنسبة للإنسان، فعلاوة على كونها أكسير الحياة البشرية على وجه الأرض، ولأنها توفر الغذاء للإنسان بكافة صوره، إلا أنها تدعم الاقتصاد المحلي من خلال العلاقة التشابكية بينها وبين كافة القطاعات الاقتصادية، فهي مرتبطة بمخرجات التكنولوجيا الزراعية، وما ترتبط به من تعليم متخصص وبحوث علمية، أما علاقتها بالصناعة فهي من أقوى العلاقات، لأنها تمثل كافة المواد الخام في مجال الصناعة الغذائية الصغيرة والمتوسطة والعملاقة، علاوة على كونها سوقًا لكافة المنتجات الصناعية المستخدمة في الإنتاج الزراعي مثل: الآلات الزراعية بكافة أنواعها، والصناعة الكيماوية من أسمدة ومبيدات، ومواد تغليف وتعبئة وغيرها، أما في مجال الخدمات فهي أحد أهم الأنشطة التي في مجال خدمات النقل، والتخزين، التجارة المحلية والدولية، ومصدرًا للعملات الأجنبية في حال التصدير، علاوة على ما يرتبط به من تشغيل له القدرة على امتصاص جزء كبير من القوى العاملة، حيث أنها توفر 25% من فرص العمل بالمنطقة العربية حسب إحصائيا عامة عام 2016م، وتسهم الزراعة في الناتج المحلي بنحو 5% حسب إحصائيات عام 2019م.(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،2020م،ص3)

ويتطلب الإطار النظري لهذا البحث ضرورة الإشارة إلى التجارة وأهميتها على كافة المستويات، وما هي التطورات التي مرت بها في ظل الاتفاقيات الدولية التي تنظم حركة التجارة الزراعية وغير الزراعية، سواء كان أثر ذلك على التجارة الداخلية، وتبادل السلع والخدمات داخل حدود الدولة، أو خارج الحدود الجغرافية، حيث يسهم نمو التجارة بصفة عامة، في رفع معدلات الاستقرار الاجتماعي، وتحقيق

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/7/26 تاريخ قبول النشر/20/ 2022/10
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.4

الاستقلال السياسي.

ونظرًا لأنه من الصعوبة بما كان، أن تحقق الدول الاكتفاء الذاتي بنسبة 100%، من هنا تأتي أهمية التجارة الخارجية، في كونها أهم الوسائل التي يتم من خلالها توفير السلع والخدمات بصفة عامة، والسلع الزراعية بصفة خاصة، لأهميتها بالنسبة للمواطنين، وذلك عبر الواردات السلعية في حالة وجود عجز، والتصدير إلى الخارج حال وجود فائض.

أولا أهمية التجارة الخارجية: ترجع أهمية التجارة الخارجية في أنها تعزز الاحتياطيات من النقد الأجنبي من خلال الصادرات، وتسهم في تقوية النفوذ الدولي من خلال توطيد العلاقات التجارية القائمة على تبادل المنافع، حيث تؤدي المنافسة إلى تعزيز مبدأ التخصص وتقسيم العمل، القائمين على الاستغلال الأمثل للمزايا النسبية بكل دولة، علاوة على التوسع في نقل التكنولوجيا، وكل ذلك يؤدي إلى نجاح الدول في تعزيز عمليات التنمية الاقتصادية.

وتؤدي السياسيات التجارية الناجحة التي تعتمد على عدد من الوسائل والاجراءات الاقتصادية، إلى تحقيق عدة أهداف منها: "مجموعة الأهداف الاقتصادية التي تتمثل في توظيف المواد لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وحماية المنتج المحلي الزراعي والصناعي، علاوة على حماية الاقتصاد في مواجهة التقلبات السلبية في سلاسل الإمدادات المختلفة. أما على الصعيد الاجتماعي فأنه يتم توظيف السياسات التجارية في تلبية بعض الاحتياجات الأساسية، للشرائح غير القادرة على العمل، أو أصحاب الدخول المنخفضة. ومن الناحية الاستراتيجية تستهدف هذه السياسات تحقيق أمن المجتمع في كافة المجالات، وخاصة الاقتصادية، والعسكرية وغيرها."(سامي عفيفي، 1988م، ص26)

ويجدر بنا في هذا المبحث الإشارة إلى أن الزراعة تتأثر بفكرتي حماية التجارة، أو حرية التجارة، شأنها في ذلك شان كافة السلع التي تخضع لعمليات التبادل الدولي - الصادرات والواردات- وهذا يدعو إلى مناقشة بعض النقاط بإيجاز شديد كما يلي:

1- حماية وحرية التجارة: تتنوع السياسات التجارية بين فكرتين رأسيتين الأولى هي حماية التجارة بكافة الوسائل والقيود المتنوعة، والثانية هي حرية التجارة أو تجارة بلا قيود، أو تخفيف بعض القيود، ويمكن تناول ذلك كالآتي:

أ-**حماية التجارة:** يقصد بحماية التجارة هو وضع القيود أمام تدفق السلع والخدمات أمام التبادل الدولي، بصورة لا تستند كلها لاعتبارات اقتصادية، حيث يخضع بعضها للاعتبارات الاجتماعية والسياسية، أو متطلبات الأمن القومي، وذلك لتحقيق عدة أهداف أهمها:(حسني مهران، 2017م، ص198)

- حماية الصناعات الناشئة.
- التوسع في بناء القواعد الإنتاجية للاقتصاد القومي.
- تحسين معدلات التبادل بالحد من الواردات أو تقيد بعض الصادرات.
- زيادة موارد الدولة من الحصيلة الجمركية.
- مواجهة الإغراق وحماية الاقتصاد القومي.
- المحافظة على استقرار مستوى المعيشة.

وتتنوع أساليب حماية التجارة حيث يعتمد بعضها على أساليب القيود المباشرة بصفة أساسية مثل: نظام الرقابة على سعر الصرف، الرسوم الجمركية، نظام الحصص وتراخيص الاستيراد، الإعانات، المشتريات الحكومية، القيود الإدارية، وتخضع الزراعة لهذه الحماية، بوصفها من أهم الأنشطة الاقتصادية للدول.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/7/26 تاريخ قبول النشر/ 2022/10/20
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.4

ب-حرية التجارة: تنطلق فكرة حرية التجارة من حقيقة أساسية مؤداها أن مدى ما تدره التجارة الدولية من منافع يتوقف على نطاق التبادل التجاري، وبالتالي، إزالة كافة القيود والعوائق أمام تدفق السلع والخدمات، لأن حماية التجارة له بعض السلبيات، أهمها:(سامي عفيفي، 1988م، ص159)

- يؤدي تقييد حركة التجارة الدولية إلى القضاء على مزايا تقسيم العمل القائم على فكرة التخصص الدولي وفقًا للمزايا النسبية، وهذا يعود بالضرر على المستهلكين.
- يؤثر تقييد حركة التجارة على نمو الصناعات الوطنية، بسبب الركون إلى الجمود وعدم الاهتمام ببرامج تطوير الصناعة.
- حرمان المستهلكين من الأسعار التنافسية في ظل الاحتكارات الوطنية.
- قد يؤدي تقييد التجارة على نمو مشاعر العداء بين الدول.

ومما سبق يتضح أن الزراعة من بين السلع التي تتأثر بفكرة حرية التجارة، ولكن هذا التأثير يتوقف على مدى قدرة الدول على الاستفادة من مزايا حرية التجارة، ويختلف الحال من دولة إلى أخرى.

ثانيا: تطور حركة التجارة الدولية والأثر غير المباشر على الزراعة: بدأت حركة التجارة الدولية تنمو بالتدريج مع الحقبة الاستعمارية، حيث ظهر الاحتكار مقترنًا بالتنافس بين القوى الدولية، للسيطرة على طرق التجارة البرية والبحرية السائدة آنذاك. (أندرية كيريفيه وجيرارفيان، 1975م، ص55 -57)، وقد شهد العالم تطورات اقتصادية هامة قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية؛ مما أدى إلى إعادة التفكير في الأسس التي تقوم عليها العلاقات التجارية بين الدول، وقد أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية كمثال، قانون "الاتفاقات التجارية المتقابلة" (Reciprocal Trade Agreements Act) عام 1934م، بهدف خفض التعريفات الجمركية بشكل متبادل، وتلك هي أول خطوة في تاريخ المفاوضات متعددة الأطراف، وبموجب هذا القانون وقعت الحكومات الأمريكية نحو 32 اتفاقا حتى عام 1945م.(Phillip 1994, P.8 Evans and James, Walsh) وفي أطار التطور التاريخي لحركة التجارة الدولية، تبنت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الجهود التي تهدف إلى تحرير حركة التجارة الدولية.

ويمكن القول أن الاتفاقات التجارية حتى عام 1986م لم تشير إلى تجارة السلع الزراعية، حيث كانت تخضع للحماية حسب ظروف كل دولة، ولكن التأثير غير المباشر الذي ظهر أثره على القطاعات الزراعية، كان يتمثل في الاتفاقيات التفضيلية، التي ترفع القيود على بعض أدوات الإنتاج التي تستخدم في الزراعة، مثل: الأسمدة، الآلات الزراعية، وسائل النقل، المبيدات الحشرية، وغيرها، وكان لخضوع بعض أدوات الإنتاج الزراعي للإعفاءات الجمركية المتبادلة، في الاتفاقيات الثنائية أو التي تضم مجموعة من الدول، أثر محدود وغير مباشر على الزراعة، وهذا الأثر يتمثل في قيمة التخفيضات الجمركية على مدخلات الإنتاج الزراعي.

ثالثا: ظهور منظمة التجارة العالمية والأثر المباشر على حركة السلع الزراعية: رغم أن الدول الأوربية قد رفضت ميثاق "هافانا" الذي عقد عام 1948م، إلا أنه تم التوصل في عام 1947 م إلى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية (الجات)، والتي تضمنت بعض الأسس والمبادئ لتنظيم حركة التجارة الدولية. ولضمان الوصول إلى أكبر قدر ممكن من التخفيضات الجمركية، قطعت الدول المتعاقدة ثمان جولات من المفاوضات. (John Croome,1999,p1) حتى جولة أرجواي 1986م، والتي انتهت في 15 إبريل عام 1994م، وأعلن فيها عن قيام منظمة التجارة العالمية. (خلاف حسين خلاف،2011م، ص 297- 300) وقد أسفرت هذه الاتفاقية عن 28 اتفاقية في قطاعات كانت متعثرة، أهمها: التجارة،

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/7/26 تاريخ قبول النشر/ 2022/10/20
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.4

المنتجات الزراعية، صناعة المنسوجات والملابس، الاستثمارات، الخدمات، حقوق الملكية الفكرية.
وترتب على هذه الاتفاقية متعددة الأطراف تحرير التجارة؛ وفقًا لبنود منظمة التجارة العالمية؛ بعيدا عن مبدأ سيادة الدولة، وأصبحت حركة التجارة خاضعة للقانون الدولي.
ويجدر الإشارة إلى أن اتفاقية التجارة الدولية تتعلق بالجوانب التجارية والاقتصادية المنظمة للتجارة الخارجية، وليست الأخلاقية. (Andrew Rosenheim, 2000, P16)

رابعا: أهم شروط الاتفاقيات الزراعية: وتعد اتفاقية الزراعة الموقعة عام 1995م من أهم الاتفاقيات التي توصلت إليها جولة الأورجواي؛ وتهدف هذه الاتفاقية إلى تحقيق أكبر قدر لحرية حركة السلع الزراعية، من حيث فتح الأسواق وإزالة كل الأسباب التي تؤدي إلى عدم المنافسة الحرة، وتقوم هذه الاتفاقية على ثلاثة محاور أساسية هي:

1 - **الدعم المحلي:** تقوم اتفاقية الزراعة على ضرورة إلغاء "الدعم المحلي"؛ يجب أن يمتثل الجميع "للشرط الأساسي" الوارد في الفقرة 1، بحيث لا يتسبب في أكثر من الحد الأدنى من التشويه في التجارة أو الإنتاج، ويجب توفيره من خلال برنامج تموله الحكومة لا يتضمن تحويلات من المستهلكين أو دعم الأسعار للمنتجين.

2 - الوصول إلى الأسواق: وذلك بتقييد عملية فرض الرسوم الجمركية بأقل درجة ممكنة.

3 - دعم الصادرات: تلزم الاتفاقية المتعلقة بالشأن الزراعي، الدول المتقدمة بخفض دعم الصادرات. (خلاف حسين خلاف، 2011، ص 265-260).

ويمثل قرار وزارة الزراعة العراقية الذي عرض على مجلس الوزراء بجلسته الخامسة والعشرين والمنعقدة في 2022/7/2، والذي ينص على إعادة العمل بالروزنامة الزراعية بالعراق مدخلا لهذا البحث، حيث تم بموجب هذا القرار تخويل وزير الزراعة في عملية فتح ومنع الاستيراد، استنادا إلى وفرة وشح المنتج المحلي (قرار مجلس الوزراء العراقي، 2022) حيث تضاربت الآراء حول هذا الأمر، خشية أن يؤثر فتح الأبواب أمام الواردات الزراعية من التأثير السلبي على الإنتاج المحلي، حيث يجب استخدام تراخيص الاستيراد بما لا يؤثر على الفلاح العراقي، وطبقًا لحالة الندرة في السلع الزراعية التي لا يحقق العراق الاكتفاء الذاتي بها.

خامسا: عضوية العراق بمنظمة التجارة الدولية: لقد تقدم العراق بطلب العضوية في منظمة التجارة الدولية منذ عام 2004م، وحصل على صفة المراقب في المنظمة، ويسعى منذ ذلك الوقت إلى تهيئة متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إلا أنه يعاني من تشوهات اقتصادية وتشريعية عرقلت من انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية حتى تاريخه، ومازال الموضوع قيد البحث.

سادسا: أحكام التبادل السلعي الخاصة بالزراعة في إطار منظمة التجارة العالمية: رغم أن السلع الزراعية لم تكن محل اهتمام في جولات "الجات"، إلا أنها في جولة "أرجواي" صيغت بعناية خاصة في أطار طويل الأجل، بهدف تحقيق التوازن بين الدول النامية والمتقدمة، حيث وردت بالملاحق الخاصة بالزراعة بعض البنود التي يمكن تلخيص أهما كما يلي:

1- **تعريفة القيود غير التعريفية:** حظرت أحكام منظمة التجارة العالمية القيود غير التعريفية في التبادل التجاري الدولي، علاوة على قيد اتجار الدولة في هذه السلع بواسطة أجهزتها. ويمكن حصر هذه القيود بشكل مختصر كما يلي: (المصدر السابق نفسه، ص 177)

أ - حساب القيود غير التعريفية وإضافتها إلى القيود الجمركية لتظل التجارة متمتعة بالحماية كما كانت

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/7/26 تاريخ قبول النشر/ 2022/10/20
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.4

قبل الاتفاقية، ولكن بقيود غير تعريفية.

ب- أمكان فرض رسوم إضافية: حيث نصت الفقرة (2) من المادة (4) أنه في حالة التدفق وزيادة في الواردات من المنتجات الزراعية، أو في حالة الانخفاض في الأسعار العالمية يحق للدولة فرض رسوم إضافية للحماية.

كما أن الملحق رقم (5) بالمادة 2/4 من اتفاق الزراعة أورد استثناءَ حيث يمكن للدولة أن تحتفظ بالقيود غير التعريفية على أي منتج زراعي وما يدخل عليه من تصنيع وتجهيز بخمس شروط:

- إذا كانت الواردات أقل من 3% من الاستهلاك المحلي في فترة الأساس (1986-1988).
- إذا لم تكن الصادرات قد تمتعت بدعم مالي منذ بداية 1986.
- إذا تم اتخاذ إجراءات فعالة مقيدة على المنتج الخام الزراعي.
- المنتجات التي حددت بالرمز معاملة خاصة في جدول العضو الملحق ببرتوكول مراكش وتعكس مصالح غير تجارية، كالأمن الغذائي وحماية البيئة.
- شرط الأرز: بالنسبة للمنتجات التي يكون فرص الوصول إلى الاسواق 4% من الاستهلاك المحلي فترة الأساس ترفع إلى 8% إذا كان المنتج الزراعي يستخدم في أغلب الغذاء بالدول النامية.

ج- تخفيض إجمالي القيوم الجمركية المجمعة نسبة 36% للدول المتقدمة و24% للدول النامية في سنة الأساس 1986م، إذا كانت مجموع معدلين لسلعتين 48% تخفض للسلعة غير الحيوية على 24%، على أن يكون الحد الأدنى للخفض 10% للدول المتقدمة و15% للدول النامية، أما الدول الأقل نمو فلا تطالب باي تخفيض.

سابعا: اتفاق بلير هاوس: وهو اتفاق طرح للمفاوضات في 15 ديسمبر 1993م، بهدف خفض الدعم الداخلي المقدم للزراعة عما كان عليه عام 1986م، بنسبة 20% للدول المتقدمة على أقساط سنوية متساوية لمدة ست سنوات اعتباراً من يناير 1995م، ونحو 13.3% بالدول النامية، وذلك على عشر أقساط متساوية اعتباراً من يناير 1995م. على أن تستبعد بعض النفقات الموجهة للزراعة من حساب الإجمالي وهي: (المصدر السابق نفسه، ص 301- 304)

- دعم وتشجيع التنمية الريفية من قبل الحكومات.
- الدعم البسيط الذي لا يتجاوز قيمة 5% من قيمة أي منتج زراعي أساسي بالنسبة للعضو، وبما لا يتجاوز 5% من الناتج المحلي الزراعي بالنسب للعضو، ونحو 10% للدول النامية.
- المدفوعات المباشرة للحد من الإنتاج على مساحة محاصيل ثابتة أو عدد رؤوس الماشية.
- الدعم الذي لا يعكس أي تشوهات للتجارة.

يتضح من العرض المختصر- أن اتفاقية التجارة الدولية تُلزم جميع الدول الأعضاء بتغيير قوانينها المحلية(BHAGIRATH LAL DAS Network, 2001, P.1).بما يساعد على حرية تدفق السلع الزراعية وهذا يتطلب تطوير الزراعة العراقية، حتى تستطيع أن تحقق الاكتفاء الذاتي او تصدير بعض السلع لتحقيق نقطة التعادل بين الصادرات والواردات الزراعية، وهذا يتطلب تحليل أثر توقيع هذه الاتفاقية على الاقتصاد الزراعي العراقي. مع الأخذ في الاعتبار أن كافة الاتفاقيات الخاصة بتحرير التجارة، "تهدف إلى إزالة العوائق أمام حركة السلع والخدمات، وضع الأسس والقواعد التي تنظم عملية التجارة، تحقيق التوازن في العلاقات الدولية، تشجيع الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال، حل النزاعات التجارية بين الأعضاء عبر التفاوض أو بآليات محددة، خلق علاقات تجارية متوازنة، وتحقيق التنمية الاقتصادية. (مصطفى

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/7/26 تاريخ قبول النشر/ 2022/10/20
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.4

العبد الله،1998م، ص 125 - 126)

ويتطلب تقييم الوضع الحالي وتحليل اثار توقيع اتفاقية السلع الزراعية في منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي بالعراق، التعرض لمعدلات النمو السكاني، وقدرة العراق على الوفاء بتوفير الاحتياجات الغذائية للسكان، وكذلك القيم المضافة للقطاع الزراعي، والعقبات التي تواجه الزراعة العراقية، والفرق بين الصادرات والواردات الزراعية، والآثار الإيجابية والسلبية للاتفاقية على الزراعة بالعراق بالمبحث التالي.

المبحث الثاني / آثار اتفاقية السلع الزراعية في منظمة التجارة العالمية على الزراعة في العراق

أولا: وقع الزراعة بالعراق: يمثل القطاع الزراعي بالعراق أهمية قصوى، ويرجع هذا التميز لأنه يوفر المواد الغذائية للسكان. كما أنه يسهم في تشغيل نحو 317340 عاملا في المجال الزراعي (وزارة الزراعة العراقية، 2020، ص2) وتبلغ المساحة الكلية القابلة للزراعة في العراق لعام 2020م نحو 158191200 دونم أما المساحة الصالحة للزراعة في العراق 18142800 دونم موزعة على محافظات العراق. (وزارة التخطيط، 2021، ص3) ويمكن مناقشة ذلك كما يلي:

1 -الحبوب والبطاطا: تتنوع المحاصيل الزراعية في العراق حيث تمثل الحبوب كالحنطة والقمح والشعير، والذرة الصفراء، أهم المحاصيل الزراعية بالإضافة إلى البطاطا، ويمكن تناول أحدث البيانات عن هذه المحاصيل كما يلي:

الجدول (1) أهم المحاصيل الزراعية في العراق لعامي (2020 -2021م)

المحصول	المساحة المزروعة بالمليون دونم 2020	متوسط الإنتاجية بالمليون طن 2020	المساحة المزروعة بالمليون دونم 2021	متوسط الإنتاجية بالمليون طن 2021	التغير في الإنتاج
الحنطة	8.574	6.238	9.464	4.243	(%32.1)
الشعير	4.528	756 .1	3.092	0.267	(%84.4)
الذرة الصفراء	0.405	0.419	0.325	0.374	(%10.4)
البطاطا	0.096	0.674	0.067	0.466	(%29.1)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط العراقية، إنتاج الحنطة والشعير 2021، تقرير إنتاج محاصيل القطن والذرة الصفراء والبطاطا 2021.

يشير الجدول أعلاه إلى تذبذب حجم الإنتاج في المحاصيل الزراعية، حيث تراجع الانتاج في عام 2021 عن 2020م بالنسبة لكل من الحنطة والشعير والذرة الصفراء والبطاطا بنحو 32.1% و84.4% و10.4% و29.1%على التوالي، وهذا بالضرورة سوف يؤثر على حركة التجارة العراقية، لأنه سوف يدفع الحكومة لسد العجز من خلال الاستيراد.

2- التمور العراقية: بينما تشير الإحصائيات في مجال الفواكه وخاصة النخيل، إلى أن العراق يمتلك نحو 17.036 مليون نخلة تنتج نحو 639 ألف طناً من التمور حسب إحصائيات 2019م (وزارة التخطيط العراقية، 2020) وحسب احصائيات عام 2018 أحتل العراق المرتبة الثالثة عربيًا والرابعة عالميًا في مجال إنتاج التمور. (صلاح شعير، 2022، ص30) وهذا مؤشر على أمكانية تصدير فائض التمور إلى الخارج.

3- المحاصيل المتنوعة بالعراق: وبالنسبة لباقي المنتجات الزراعية يقدر الإنتاج الزراعي بالعراق للمحاصيل الثانوية لعام 2020 م لكل من الباقلاء الخضراء بنحو 45.1ألف طناً، ومحصول رقي المائدة بنحو 42.5 ألف طناً، ومحصول البطيخ بنحو 200.8 ألف طناً، ومحصول الباميا نحو 93.5ألف طناً، والبازي بنحو 207.5 ألف طناً، والخيار بنحو 242.6ألف طناً، والشجر بكافة انواعه بنحو 38.7ألف طناً،

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/7/26 تاريخ قبول النشر/20/ 2022/10
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.4

و الطماطة بنحو 754.8 ألف طناً، والبصل الأخضر بنحو 41ألف طناً، والخص بنحو 30.7 ألف طناً، ومحصول الجت بنحو 397.8ألف طناً. (وزارة التخطيط، 2021، ص2-3)

4 – الثروة الحيوانية بالعراق: تتنوع الثروة الحيوانية بالعراق، وسوف يتم تناول أهم المنتجات الحيوانية باختصار كما يلي:

أ- الدجاج: قدر إنتاج العراق من الدجاج الحي لعام 2020م بنحو 156.5 ألف طناً، بزيادة قدرها 5.6% عن عام 2019م، وفي مجال إنتاج البيض قدر الإنتاج بنحو 1.1184 مليار بيضة بزيادة قدرها 15.4% عن عام 2019م (وزارة التخطيط، 2021، ص1)

ب - الأسماك: قدرت الأسماك المباعة بالسوق العراقي عام 2020م بنحو 81.034 ألف طناً انتجت المزارع السمكية منها نحو 80% والباقي المصايد النهرية. (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، 2021، ص5)

ثانيًا: النمو السكاني والحاجة إلى الغذاء: يرتبط النمو السكاني بصفة عامة بزيادة الطلب على السلع والخدمات، وبصفة خاصة المنتجات الزراعية، حيث الاستهلاك الزراعي يرتبط بالبقاء على قيد الحياة، ويمثل أهم الاحتياجات الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها، وهذا يدعو لمعرفة حجم وعدد السكان بالعراق خلال العقد الأخير، وأثر النمو السكاني على نمو حركة التجارة بين العراق وبين باقي بلدان العالم حسب الشكل التالي:

الشكل (1) النمو في عدد السكان بالعراق للمدة (2010 - 2020م) بالمليون نسمة

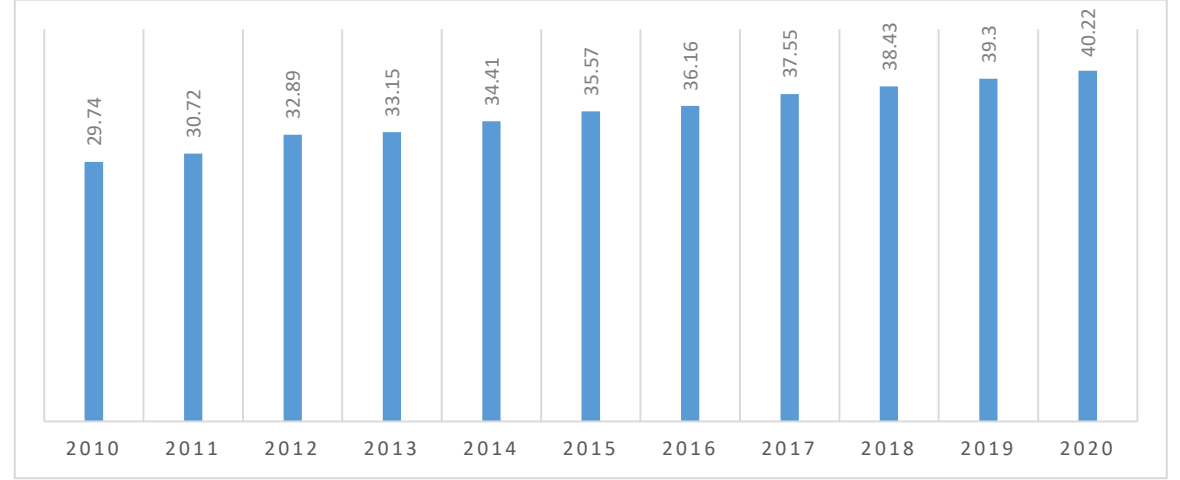

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات موقع البنك الدولي، تعداد السكان، الإجمالي:
https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL

يشير الشكل السابق إلى أن عدد السكان ارتفع من 29.74 مليون نسمة عام 2010م إلى نحو 40.22 مليون نسمة عام 2020م. بزيادة قدرها 10.48 مليون نسمة في خلال أحد عشر عامًا، وبمعدل 35.2% عن عام 2010م، وبمتوسط نمو سنوي قدره 3.2%، وبمقارنة هذا المعدل العالمي بنفس الفترة، سوف نجد أن عدد السكان بالعالم كان "لعام 2010م نحو 6.92 مليار نسمة وبلغ عام 2020م نحو 7.76 مليار" (بيانات البنك الدولي، تعداد السكان، الإجمالي)، بزيادة قدرها 840 مليون نسمة، وبما يوازي 12.1%، وبمتوسط نمو سنوي نحو 1.1% ، أي أن نمو السكان بالعراق يساوي ثلاثة أضعاف متوسط الزيادة السكانية بالعالم، وبما يزيد بنحو 200% عن معدلات النمو السنوي للسكان، وهذا يتطلب أن

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/7/26 تاريخ قبول النشر/ 2022/10/20
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.4

تكون التنمية ككل، وفي المجال الزراعي بنفس المعدل. حيث يمثل النمو السكاني أحد العوامل المهمة المحددة لحجم الاستهلاك، ويسهم نمو الدخل في تغير الطلب. (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2016، ص51)

وسوف تؤدي زيادة السكان في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية إلى زيادة نسب الفقر، فحسب إحصائيات عام 2015م بلغ الذين يعيشون تحت خط الفقر بالعراق نحو 22.5% من عدد السكان، ونحو 30% معرضون لمخاطر الوقوع في الفقر وانعدام الأمن الغذائي، حيث تقدر الأعداد التي تعاني من سوء التغذية ما بين 6.5 الى 10.2 مليون نسمة. (بوكر ذهبي واخرون، 2016، ص 9-12) وبالطبع سوف يؤدي النمو السكاني إلى التأثير على حركة التجارة، بهدف توفير الغذاء للأعداد الإضافية من السكان، وهذا الأمر يتطلب مناقشة النقاط التالية:

اولا: تجارة العراق الزراعية مع دول العالم: يتطلب الوقوف على أثر اتفاقية السلع الزراعية في منظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي، مناقشة عدة نقاط كما يلي:

1- **واردات العراق من السلع الزراعية:** تمثل الواردات جزءًا من معادلة حركة التجارة الدولية للعراق مع باقي دول العالم، وترجع أهمية الواردات في سد العجز من السلع الغذائية، ويمكن متابعة حركة الواردات العراقية من السلع الزراعية حسب الجدول التالي:

الجدول (2) واردات العراق الغذائية للمدة (2000 - 2014م) كنسبة من الواردات السلعية

السنة	النسبة المئوية
2000	%2
2007	%19
2008	%4
2014	%7

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات موقع البنك الدولي، واردات المواد الغذائية (% من واردات السلع) :
https://data.albankaldawli.org/indicator/TM.VAL.FOOD.ZS.UN

رغم التراجع الظاهري في حركة الواردات للسلع الغذائية منذ عام 2000م وحتى عام 2014، ولكن هذه النسب لا تعكس الحقيقة، لأن الواردات من السلع الرأسمالية والاستهلاكية بكافة أنواعها، تتميز عن باقي الواردات غير الزراعية بارتفاع الأسعار مقارنة بالسلع الغذائية.

وعلى سبيل المثال فقد بلغت الواردات العراقية من الغذاء عام 2015م نحو 99.8% من استهلاك السكر ونحو82.9% للزيوت، و15% للأرز، و50.3% من منتجات الألبان، و2.73% من القمح. (بوكر ذهبي، المرجع السابق نفسه، ص24) وهذا يعكس مدى التراجع في الاقتصاد الزراعي، وخاصة أنه يمكن للعراق التوسع في صناعة ونتاج السكر من التمور، علاوة على إنتاج بعض المحاصيل الزيتية، وتطوير الثروة الحيوانية في مجال منتجات الألبان.

2-مؤشر الصادرات الزراعية للعراق: ويمكن من خلال هذا المؤشر الوقوف على مدى نمو الاقتصاد الزراعي من خلال الصادرات التي يمكن من خلالها تحقيق نقطة التعادل، ويمكن متابعة ذلك من خلال الجدول التالي:

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/7/26 تاريخ قبول النشر/ 2022/10/20
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.4

الجدول (3) الصادرات العراقية للسلع الزراعية بالنسبة للصادرات السلعية للمدة (2000-2016)

السنة	النسبة المئوية
2000	غير مقدرة
2010	غير مقدرة
2011	غير مقدرة
2012	غير مقدرة
2013	غير مقدرة
2014	غير مقدرة
2015	غير مقدرة
2016	غير مقدرة

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات موقع البنك الدولي، صادرات المواد الزراعية الأولية (% من صادرات السلع) :
https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.AGRI.ZS.UN?locations=TD

يشير الجدول السابق أن صادرات العراق الزراعية للمدة (2000-2016)، كانت غير مقدرة، وهذا يؤكد انها ضئيلة جدا أو قريبة من الصفر، وعلى سبيل المثال، قدرت الصادرات الغذائية للعراق بنحو 2.5% من حجم الواردات لعام 2015م، (بوكر ذهبي واخرون، مصدر سابق، ص24)، وهذا يعني أن الواردات العراقية تفوق الصادرات بنحو 40 مرة، وهذا يؤكد أن الميزان التجاري للعراق كان سلبيًا خلال هذه المدة، وتلك مشكلة كبيرة تعكس مدى تدهور الإنتاج الزراعي، ومؤشرًا على الإغراق في مجال السلع الزراعية، وهذا الوضع مستمر حتى تاريخه.

وفي عام 2015 م بلغت الصادرات من أصل حيواني نحو 1.1 مليون دولاراً، وفواكه وبطيخ وثمار قابلة للأكل بنحو 1.1 مليون دولاراً، وجلود خام بنحو 4.6 مليون دولار (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، 2015، ص 6)، وهذه القيم ضئيلة ، لأنها قريبة من الصفر، وقد استمر الحال على هذا المنوال حتى عام 2020 م، حيث حدث تطور طفيف بأن بلغت الصادرات الغذائية والمشروبات والمواد الاولية نحو 27 مليون دولاراً، والمواد الغذائية والمشروبات المعدة للاستهلاك العائلي بنحو 10 مليون دولاراً، (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، 2020، ص 16) وبمجموع 47 مليون دولاراً، ويمكن متابعة الصادرات الزراعية عام 2021م حسب الجدول التالي:

الجدول (4) الصادرات الزراعية للعراق لعام 2021 (بالمليون دولار)

السلعة	قيمة الصادرات
فواكه وثمار صالحة للأكل	36.6
منتجات من اصل حيواني	5
مشروبات وكحول وخل	3.4
محضرات خضر ثمار و أجزاء نباتية أخرى	2
محضرات غذائية متنوعة	1.6
كيمياء عضوية	1.9
المجموع	50.5

المصدر: بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير السنوي للصادرات 2021، مديرية إحصاءات التجارة، جدول رقم 7، ص 16.

يشير الجدول السابق إلى أن إجمالي الصادرات الزراعية للعراق بلغ 50.5 مليون دولاراً، وهو مبلغ لا يتناسب مع قدرة العراق الزراعية، وهذا يفسر سبب عدم إدراج الصادرات الزراعية للعراق على موقع البنك الدولي، لأنها غير مؤثرة في حركة التجارة الدولية.

3-صافي الميزان التجاري للعراق: يتطلب معرفة الأثر الإجمالي لحركة التجارة العراقية معرفة صافي الميزان

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/7/26 تاريخ قبول النشر/ 2022/10/20
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.4

التجاري ككل، للوقوف على مدى التوازن في ميزان المدفوعات العراقي، ويمكن متابعة ذلك حسب الشكل التالي:

الشكل (2) صافي الميزان التجاري للعراق للمدة (2010 -2020) بالمليار دولار

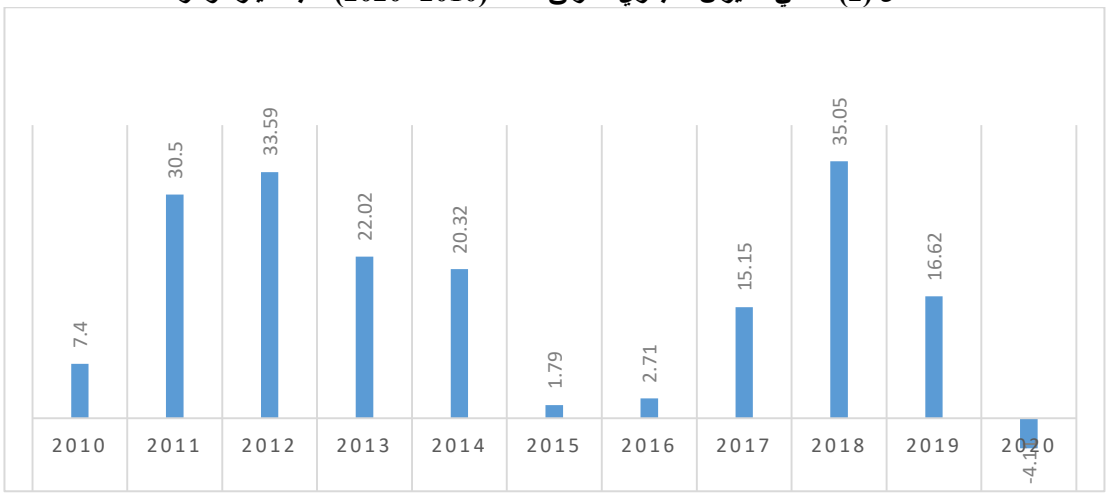

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي: صافي التجارة في السلع والخدمات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) :https://data.albankaldawli.org/indicator/BN.GSR.GNFS.CD

على الرغم من أن الشكل السابق يشير إلى الفائض بالميزان التجاري في العراق للمدة (2010- 2020م)، والذي بلغ نحو 181,04 مليار دولاراً، إلا أنه يعكس في الوقت ذاته درجة التذبذب في هذا الفائض، والذي يرجع إلى التغير في أسعار صادرات الطاقة العراقية، وهذا على عكس الميزان التجاري في السلع الزراعية، الذي يحقق عجزًا قدره 97.5% م، وهذا يتطلب مناقشة عدة أمور أهمها تعقيدات حركة التجارة بالعراق.

وحسب وزارة التخطيط العراقية وبيانات التجارة الخارجية فإن الصادرات الزراعية في عام 2021م لم تتجاوز 50.5 مليون دولاراً مقابل واردات للمواد السلعية غير النفطية 10.7 مليار دولاراً معظمها سلع غذائية، منها مواد غذائية أولية ومشروبات ومواد غذائية مصنعة، وخيول وحيوانات حية فصيلة الأبقار وفاصوليا وشاي أخضر و أسود، وكركم وبهارات، وأرز وحبوب، وشوفان، وفول سوداني وفول صويا وبذور عباد الشمس وبذور خضروات، ودهون ولحوم وأسماك وكاكاو وغيرها. (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ،2021 ،ص3- 92)

إذن لا مجال للمقارنة بين الواردات والصادرات العراقية للغذاء، حيث توجد فجوة كبيرة، ومن هذا العرض المختصر يتضح أن العراق مستورد للغذاء، وهذا يجعلها أكثر ارتباطًا بحركة التجارة الدولية في مجال الغذاء.

ثانيًا: القيمة المضافة للإنتاج الزراعي في العراق: يمثل مؤشر القيم المضافة أحد المؤشرات الهامة، في معرفة مدى نمو الإنتاج الزراعي في العراق، مقابل النمو السكاني، أو بالنسبة للناتج المحلي، وهذا يفيد في الوقوف على أسباب التدهور في تجارة السلع الزراعية، إذا كان يرجع إلى أسباب داخلية خاصة بوضع العراق ذاته، أم بسبب تأثيرات اتفاقيات التجارة العالمية، أو العاملين معًا، وهذا يتطلب على سبيل الاسترشاد رصد القيمة المضافة لهذا الانتاج الزراعي في العراق حسب الشكل التالي:

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى / سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/7/26 تاريخ قبول النشر/ 2022/10/20
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.4

الشكل (3) القيمة المضافة للإنتاج الزراعي في العراق للمدة (2010 - 2020) بالمليار دولار

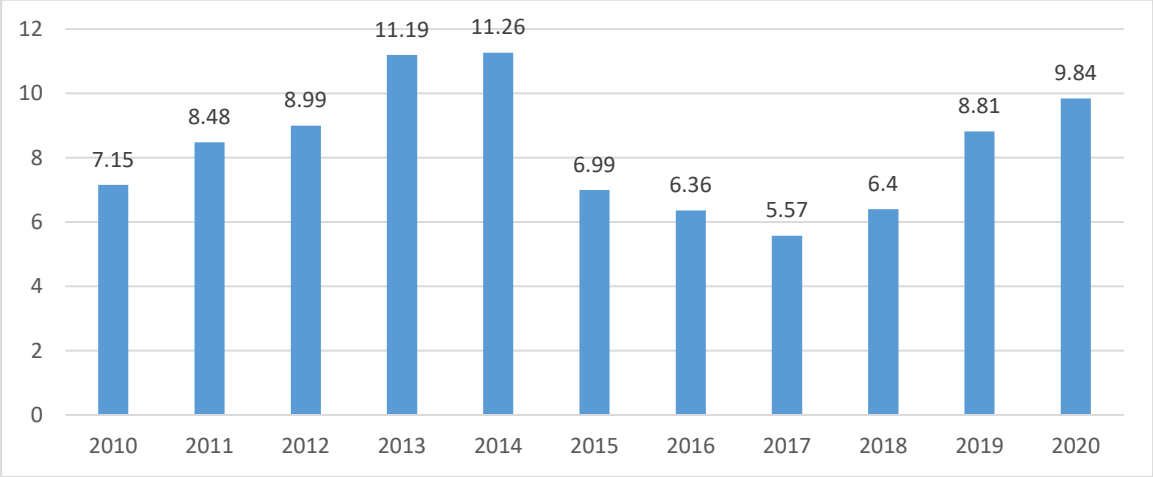

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي القيمة المضافة في قطاع الزراعة (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي):
https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.CD?locations=EG

يشير الشكل أعلاه إلى النمو في القيمة المضافة خلال المدة (2020-2020) يتحرك بمعدلات طفيفة، فعلى سبيل المثال كان عام 2010 نحو 7.15 مليار دولاراً، زاد في العام التالي بمعدل تغير قدره 18.6% وهي نسبة مناسبة، وبلغ أعلى معدل له عام 2014 حيث بلغ نحو 11.26 مليار دولاراً بمعل نمو 57% عن عام 2010م، ولكنه بعام 2020 بلغ 9.84 مليار دولاراً، بمعدل نمو قدره 37.6% عن عام 2010، ولكنه تراجع بالنسبة لعام 2014 بنحو 12.6%.

ورغم التذبذب في القيم المضافة إلا أن معدل النمو في عام 2020م بالنسبة لعام 2010م بلغ نحو 37.6%، مقابل إجمالي النمو السكاني البالغ 35.2%، ورغم هذا التقارب في نسب النمو، إلا أن هذه الأرقام لا تعبر عن الواقع، لأن العراق لم يكن في وضع الاكتفاء الذاتي زراعيًا، ويمكن مناقشة أسباب تذبذب الناتج المحلي الزراعي بالعراق في ضوء عدة نقاط منها:

1 - التدهور الأمني وعدم الاستقرار: لا يمكن إنكار أن الظروف الأمنية والحروب، والحصار الذي فرض على العراق منذ عام 1990م وحتى سقوط النظام عام 2003م، ثم الصراع الطائفي، والأعمال الإرهابية حتى اليوم؛ وغيرها من فساد، كل هذه الأسباب مجتمعة تؤثر بالسلب على التنمية الزراعية بالعراق .

2 - تدهور الأراضي الزراعية بالعراق: تنوع أسباب تدهور الأراضي الزراعية في العراق، سواء كان ذلك بسبب تراجع المواد المائية أو زيادة نسب الملوحة في التربة، وهذا عامل يؤثر على الإنتاج الزراعي بالنقصان ومن ثّم زيادة الواردات لتغطية حجم الطلب على السلع الزراعية، ويمكن متابعة تراجع مساحة الأراضي الزراعية في العراق حسب الشكل التالي:

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/7/26 تاريخ قبول النشر/ 2022/10/20
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.4

الشكل (4) مساحة الأراضي الزراعية في العراق للمدة (1993 -2018) كم^2

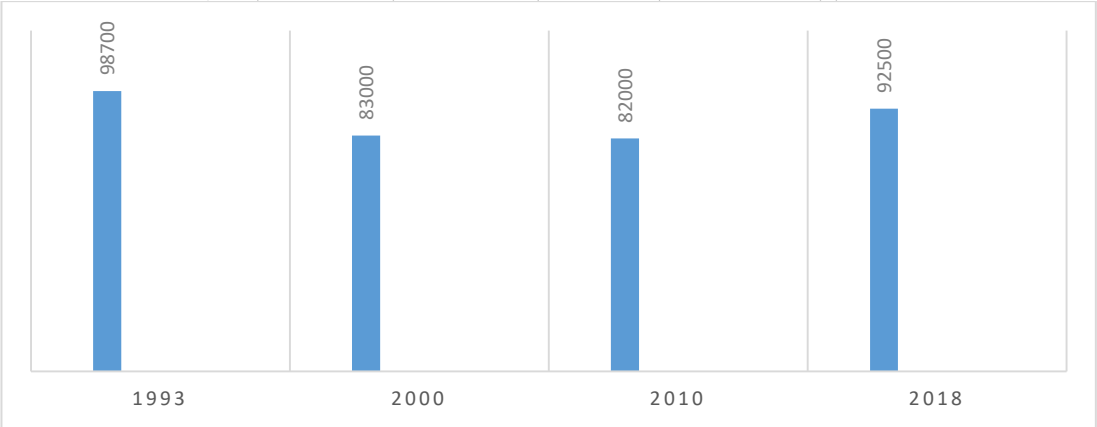

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، الأرض الزراعية بالعراق(كيلومتر مربع):
https://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.AGRI.K2

يشير الشكل أعلاه إلى مشكلة تراجع الأراضي الزراعية في العراق، وهذا يؤثر على حجم الانتاج الزراعي، ويقلل من نسب الاكتفاء الذاتي، ومن ثّم رفع نسب الواردات، حيث يشكل تصلب التربة في العراق نحو 60% من أسباب التصحر، وتزداد الأراضي المالحة في جنوب ووسط العراق بمقدار 2500 هكتار سنويًا. (صلاح شعير، 2020،ص 85)، وما لا شك فيه أن نقصان الأراضي الصالحة للزراعة يقلل من الناتج الزراعي ويرفع حجم الواردات.

وتكمن المشكلة في إمكانية السيطرة على كميات الموارد المائية المستخدمة في الزراعة المروية، لتجنب حالات الملوحة والتغدق. (Bjomlund . H, 2002, Society 12,p. 123-145)، لأن اختلال خريطة الماء، وتراجع إيرادات الماء بالأنهار العراقية من عام لآخر؛ يتسبب في رفع أو خفض درجة الملوحة، حيث أن الاعتماد على المياه الجوفية في الري حال تراجع مياه النهر؛ يسفر عن رفع درجة الملوحة، ومن ثم زيادة أمراض التربة، وهذا يؤدي إلى خفض الناتج الزراعي، ومن ثم التأثير على حركة التجارة الدولية بالزيادة أو النقصان.

3 – تذبذب الموارد المائية وعدم كفاءة الاستخدام في العراق: يقع العراق جغرافيا في منطقة تتميز بارتفاع درجات الحرارة والجفاف، مما يعني أن الزراعة تعتمد على المياه السطحية المتدفقة عبر الأنهار، حيث يأتي العراق في المرتبة الأولى عربيًا من حيث الاعتماد على الري النهري. (الناصح، 2002، ص136)

ويعبر استيراد الغذاء عن العجز في الموارد المائية، حيث أن استيراد الماء هو استيراد للغذاء في صورة سلع زراعية، (Tietenberg , T , 2004, P.485)، ونظرًا لأن مصدر المياه الرئيسي بالعراق هو مياه الأنهار، سوف نرصد على سبيل الاسترشاد حركة تدفق المياه إلى العراق:

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/7/26 تاريخ قبول النشر/ 2022/10/20
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.4

الجدول (5) موارد العراق المائية للمدة (2015-2020م) ونصيب الفرد منها

السنة	الإيراد المائي للعراق بالمليار م^3	عدد السكان بالمليون نسمة	نصيب الفرد بالعام م^3
2015	35	35.57	984
2016	54.76	36.61	1495
2017	40.53	37.55	1079
2018	32.96	38.43	858
2019	93.47	39.31	2378
2020	49.59	40.22	1233

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي، تقرير الموارد المائية للأعوام من 2015 حتى 2020، ص 3 بكل تقرير.

يشير الجدول أعلاها إلى الموارد المائية للعراق خلال ست سنوات، وهذه الموارد تتسم بالتقلب من عام لأخر، ويمكن مناقشة أثر ذلك على الإنتاج الزراعي في عدة أمور:

أ – عدم ثبات الإيراد المائي للعراق من نهري دجلة والفرات والروافد المغذية لهما، وبالتالي يختلف الماء من عام لأخر، وهذا قد يؤثر على القيم المضافة في الناتج الزراعي للعراق بروافد الأنهار التي تغذي نهر دجلة والتي ليس بها سدود لتخزين الماء تأثيرًا جزئيًا، في نطاق المساحة المحدودة التي لا يصل إليها الماء مما يقلل المساحة المزروعة.

ب- أن متوسط نصيب الفرد العراقي من الماء خلال المدة (2015 – 2020) يبلغ نحو 1345 م3 مكعباً بالعام، وهو نصيب جيد، حيث يقدر المتوسط العالمي لخط الفقر المائي بنحو 1000 متر مكعّباً من المياهِ للفردِ سنوياً (الأسكوا، 2007، موقع الأمم المتحدة)، ومن هذا المنطلق يتضح أن العراق خلال المدة من 2015 الى 2020 كان يتمتع بوفرة مائية فوق خط الفقر المائي بمقدار 345 م3 للفرد، وهذ يعني أن العراق يعاني من عدم الكفاءة في استخدام وحدة الماء، ومع الزيادة السكانية المطردة سوف يصبح على المدى المتوسط من الدول التي تعاني من الفقر المائي، وهذا الفقر سوف يرفع معدل الواردات الزراعية للعراق من الخارج بنسب تساوي زيادة الطلب على الغذاء لمواجهة احتياجات الزيادة السكانية.

وقد ترتب على تذبذب الموارد المائية للعراق، وعدم الكفاءة في استخدام وحدة الماء، زيادة حجم الواردات الزراعية، والتي يمكن تقديرها بما يعرف بالواردات المائية، وهي تقدير احتياجات الفرد من السلع الغذائية بالماء اللازم لإنتاج الطعام، طبقًا لاحتياجات كل فرد، ويمكن قراءة هذه الاحتياجات مقارنة بالفرد العربي، بهدف تحديد تحسين حال المواطن العراقي بالنسبة لنظيره في البلدان العربية المحيطة، بكل الطرق المتاحة، وذلك حسب الجدول التالي:

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/7/26 تاريخ قبول النشر/ 2022/10/20
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.4

الجدول (6) مقارنة صافي الواردات المائية السنوية للفرد العراقي مع الفرد العربي م^3 حسب بيانات عام 2003

الدولة	صافي الواردات المائية بالعام م^3	الدولة	صافي الواردات المائية بالعام م^3
الإمارات	1396	مصر	255
الأردن	957	المغرب	203
الكويت	682	جيبوتي	189
عمان	650	جزر القمر	157
البحرين	641	موريتانيا	151
السعودية	625	اليمن	82
قطر	540	العراق	72
لبنان	446	الصومال	33
تونس	424	السودان	51-
الجزائر	350	سوريا	264-
ليبيا	259		

المصدر: استخدام بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التوجه نحو الأمن المائي في المنطقة العربية، (الأسكوا الأمم المتحدة: بيروت، 2019) ،ص.30

رغم أن الجدول السابق يشير إلى أن العراق من أفضل الدول العربية بالنسبة للواردات الزراعية المقدرة بالماء، حيث لم تتجاوز الواردات بالنسبة للفرد عن 76 م^3 في العام، وبما أن هذا الواردات تزيد بنسبة 5% سنويا، إذ الواردات العراقية زادت خلال المدة من عام 2003 الى عام 2020م إلى نحو 158.2 م^3 وهذا يبرر زيادة الواردات العراقية وتراجع الصادرات للمدة من(2000- 2016م) إلى نقطة قريبة من الصفر أو 2.5% بالنسبة للواردات الزراعية.

ونظرًا لأن قطاع الزراعة بالوطن العربي يستهلك نحو 84% من الموارد المائية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2019، ص29)، وبالتالي فأن وحدة المياه بالعراق غير مستغلة بكفاءة، في ظل نظم الزراعة التقليدية القائمة.

4 – العوامل المتعلقة باتفاقيات منظمة التجارة: تشير الحقائق إلى أن الاتفاقيات تتعلق بالجوانب التجارية والاقتصادية المنظمة للتجارة الخارجية، وليست الأخلاقية (Ingrid Winternitz ,2000 ,P.16)، حيث تُلزم جميع الاتفاقات الدول الأعضاء بتغيير قوانينها المحلية (BHAGIRATH LAL DAS ,OP.Cit p.8)، وبالنظر في كافة الاتفاقيات سوف نجد انها عادة ما تصب في صالح الدولة المتقدمة التي تسعى إلى تصريف منتجاتها بالدول النامية، مقابل استيراد المواد الخام الرخيص منها، كما أن اتفاقية الزراعة التي تدعو إلى القضاء على الدعم المشوه للتجارة (Thomas Banwell Ayres ,No.3, 2015 P.3, . وقد يؤدي تخلي العراق عن دعم الزراعة الوطنية في ظل الظروف الحالية إلى تدهورها، وهذا يتنافى مع الاتجاه الدولي بعد الحرب الأوكرانية الروسية التي اندلعت في 23 /2/ 2022م، وتأثيرها بالسلب على إمدادات سلاسل الغذاء، حيث برز الاتجاه الجديد في ضرورة تأمين حاجة البلاد من الغذاء محليا بأقصى درجة ممكنة.

ولا شك في أن الدولة المتقدمة سوف تحصل على نصيب الأسد من مكاسب التجارة الخارجية، و "من المرجح أن تكون البلدان المستوردة للحبوب والألبان مثل الشرق الأوسط وإفريقيا هي الأكثر تضررا من تحرير التجارة". (صندوق النقد الدولي، 2006، ص9) وهو نفس ما أشارت إليه أحدى الدراسات السابقة، حيث ارتفاع نصيب الدول الصناعية المتقدمة في التجارة الخارجية للسلع والخدمات من ٦٤ % في عام 1982م إلى 73% عام 1992م، بينما انخفض نصيب الدول النامية(132 دولة) من 36 % إلى 27 %عن

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/7/26 تاريخ قبول النشر/20/ 2022/10
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.4

الفترة نفسها، والعراق شانه في ذلك شأن الدول الصاعدة. (عبد الواحد العفوري، 2000، ص122)
وبالتالي، توجد فرصة مثالية تتمثل أمام الدول المنتجة للسلع الزراعية في استغلال اتفاقيات التجارة العالمية في إغراق العراق بالمنتجات الزراعية، وخاصة في ظل حالة عدم الاستقرار الأمني، وتدهور وسائل الإنتاج الزراعي، وهذا يؤثر على السياسات التجارية بالسلب، ويحرم العراق من المنافسة داخليا أو خارجيًا، ولولا الطفرة النفطية بالعراق، لتدهورت حالة البلاد بدرجة تشبه الحالة الصومالية.

الاستنتاجات والتوصيات:

اولا: الاستنتاجات

1- أثبت الدراسة زيادة معدل الواردات الزراعية بنحو 40 مرة عن الصادرات الزراعية، ، أو ترجع الصادرات الزراعية للعراق إلى 2.5% وهو معدل قريب من الصفر وذلك منذ عام 2000م حتى عام 2020م.

2- أن انضمام العراق إلى اتفاقية التجارة الدولية في مجال تجارة السلع الزراعية في ظل تدهور وسائل الإنتاج سوف يؤثر بالسلب على الزراعة العراقية، لأن الدولة المتقدمة زراعيا سوف تغرق السوق العراقي حال إزالة الرسوم الجمركية، مما يؤدي إلى تدهور الزراعة في العراق.

ثانيا: التوصيات

1- إرجاء فكرة الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية في مجال السلع الزراعية لمدة خمس سنوات على الأقل.

2- إعادة رسم السياسات الإنتاجية في المجال الزراعي في العراق، بهدف زيادة الإنتاج وفقًا لأحداث الأساليب المتبعة في نظم الري ورفع معدلات الإنتاجية.

3- معالجة مشاكل نقص الأراضي الزراعية والتصحر.

4- معالجة نقص المياه بإعادة تدوير المياه والتوجه نحو الزراعات الحديثة الموفرة للماء.

المراجع العربية والاجنبية

أولا: الكتب

1. أندرية كيريفيه وجيرارفيان، أجهزة الاقتصاد الدولي، ترجمة: صليب بطرس ، دار نهضة مصر، القاهرة، 1975م.
2. حسني مهران، الاقتصاد الدولي، ط1،مكتبة كلية تجارة جامعة بنها، مصر، 2017م.
3. خلاف حسين خلاف، الاتفاقات الاقتصادية الدولية وتطورها المعاصر، مكتبة معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة، 2011م.
4. سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التأطير والتنظيم، ط1 ، الدار المصرية اللبنانية، مصر ، 1988م.
5. صلاح شعير، أزمة الغذاء بمصر والوطن العربي، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2020م.
6. عبد الواحد العفوري، العولمة والجات - التحديات والفرص، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2000م.
7. مصطفى العبد الله، الاتفاقات العامة للتعريفة الجمركية وأثارها على الاقتصادات العربية، مجلة الفكر السياسي، العدد الثاني، دمشق، 1998.
8. منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر 2000.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/7/26 تاريخ قبول النشر/ 2022/10/20
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.4

ثانيا: الدراسات والتقارير والدوريات

1. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التوجه نحو الأمن المائي في المنطقة العربية، الأسكوا الأمم المتحدة، بيروت، 2019.

2. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تقييم التكامل الاقتصادي العربي، الأسكوا الأمم المتحدة، بيروت، 2020.

3. الناصح أحمد كمل حسين، واقع استخدام المياه السطحية في الزراعة بالعراق وتوقعات المستقبل حتى 2020، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة، جامعة بغداد، 2002.

4. بوكر ذهبي، أيمن فريجة، إنريكو بانايوتي، تشاندراشيخارم.بيرادار، المراجعة الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذية بالعراق، برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، بغداد، 2016م.

5. تقرير البنك الدولي، الأمن المائي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ،البنك الدولي، 39 مارس 2017.

6. تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ضعف الطلب الأعراض والعلاج، صندوق النقد الدولي، واشنطن، أكتوبر 2016.

7. فرج عبد الكريم محمد، النزاع على المياه بين العراق وتركيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط.

8. قضايا اقتصادية 37، إشراك الدول الفقيرة في النظام التجاري العالمي، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2006.

ثالثا: وزارة التخطيط العراقية

1. وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، إنتاج المحاصيل الثانوية والخضروات حسب المحافظات، مديرية الإحصاء الزراعي، 2021.

2. وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، إنتاج الحنطة والشعير 2021، تقرير إنتاج محاصيل القطن والذرة الصفراء والبطاطا 2021.

3. وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي، تقرير الموارد المائية، 2015.

4. وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي، تقرير الموارد المائية، 2016.

5. وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي، تقرير الموارد المائية، 2017.

6. وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي، تقرير الموارد المائية، 2018.

7. وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي، تقرير الموارد المائية، 2019.

8. وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي، تقرير الموارد المائية، 2020.

9. وزارة التخطيط العراقية، إنتاج الحنطة والشعير 2021، تقرير إنتاج محاصيل القطن والذرة الصفراء والبطاطا 2021.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى / سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/7/26 تاريخ قبول النشر/ 2022/10/20
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.4

10. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إنتاج المحاصيل الثانوية والخضروات حسب المحافظات، مديرية الإحصاء الزراعي.
11. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، استيرادات عام 2021م، مديرية إحصاءات التجارة.
12. وزارة التخطيط، تقرير الموارد المائية للعراق 2020، مديرية الإحصاء الزراعي، 2021م.
13. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير السنوي للصادرات 2015، مديرية إحصاءات التجارة.
14. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير السنوي للصادرات 2020، مديرية إحصاءات التجارة.
15. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير السنوي للصادرات 2021، مديرية إحصاءات التجارة.
16. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الدواجن 2020، مديرية الإحصاء الزراعي، 2021م.
17. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الدواجن 2020، مديرية الإحصاء الزراعي، 2021م.
18. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الموارد المائية للعراق 2015، مديرية الإحصاء الزراعي، 2016م
19. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الموارد المائية للعراق 2017، مديرية الإحصاء الزراعي، 2018م.
20. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح الحياء المائية (مزارع الأسماك)، مديرية الإحصاء الزراعي، 2021م

رابعا: الشبكة العنكبوتية [الانترنت]

1. الأرض الزراعية بالعراق (كيلومتر مربع):
https://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.AGRI.K2
2. القيمة المضافة في قطاع الزراعة (% من إجمالي الناتج المحلي):
https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?locations=S2
3. القيمة المضافة في قطاع الزراعة (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي):
ankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.CD?locations=EG
4. تعداد السكان، الإجمالي:
https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL
5. صادرات المواد الزراعية الأولية (% من صادرات السلع):
https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.AGRI.ZS.UN?locations=TD
6. واردات المواد الغذائية (% من واردات السلع):
https://data.albankaldawli.org/indicator/TM.VAL.FOOD.ZS.UN

خامسا: المراجع الأجنبية

1. BHAGIRATH LAL DAS: WTO: Challenges for Developing Countries in the Near Future, TWN, Third World Network, Malaysia, 2001.
2. Bjomlund , H. 2002. The socio- economic structure of irrigation communities-

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/7/26 تاريخ قبول النشر/2022/10/20
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.4

Water markets and the ructural adjustment process ,Rural Society .

3. Ingrid Winternitz: Electronic Publishing Agreements, foreword by Andrew Rosenheim, Oxford, New York, 2000.
4. John Croome: Guide to The Uruguay Round Agreements, The WTO Secretariat, World Trade Organization, Kluwer Law International, The Netherlands,1999.
5. Phillip Evans and James Walsh :"The EIU guide to the new GATT", The Economist Intelligence Unit, London. 1994.
6. Thomas Banwell Ayres, "The Role of the WTO in Assisting Developing Countries, Especially the BRICS: An Analysis of Doha and Bali," Law School International Immersion Program Papers, No.3 ,2015.
7. Tietenberg , T , 2004 , Environmental Economics and Policy, Pearson Education Inc, Publishing ,USA.